مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٥) العدد (٢) ٢٠٢١
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٥) No. (٢) ٢٠٢١

دور المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة في سورية في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص (دراسة من عام ١٩٧٠ حتى ٢٠١٠)

د. رامي علي زيدان *

(تاريخ الإيداع ١٠ / ١ / ٢٠٢١. قُبِل للنشر في ٢٤ / ٢ / ٢٠٢١)

□ ملخّص □

تعد المشروعات الصناعية الصغيرة العمود الفقري للصناعة في كافة الدول، النامية والمتقدمة على حدٍ سواء. هدف البحث إلى معرفة مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص السوري، حيث استخدم الباحث للوصول إلى ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى أنه لا يوجد تعريف ومفهوم مُتفقٌ عليه لهذه المشروعات، سواء بين الدول أو المنظمات أو الباحثين، وحتى ضمن الدولة الواحدة. كما توصل إلى أنها تعتبر العمود الفقري للإنتاج الصناعي الخاص في سورية، حيث توصل إلى أن نسبة مساهمتها في الإنتاج لم تنخفض عن (٥٦.٠٦ %) عام ٢٠٠٩، أما أعلى نسبة فكانت عام ١٩٧٩، حيث بلغت (٩٣.٣٨ %)، وتوصل إلى أنها تُشكل الغالبية العظمى من مشروعات القطاع الصناعي الخاص، حيث لم تنخفض عن (٩٤.١٩ %) وذلك في العام ٢٠١٠. وبالمحصلة أوصى الباحث بتفعيل دورها في الإنتاج من خلال مجموعة مقترحات تقدم بها.

كلمات مفتاحية: مشروعات صغيرة، مشروعات صناعية، إنتاج صناعي.

* أستاذ مساعد في كلية إدارة المشافي. جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية بالقدموس.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (5) العدد (2) 2021
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (5) No. (2) 2021

The Role of Private Small-Scale Businesses in Syria in the Formation of Private Industrial Production (years 1970 to 2010)

Dr. Rami Ali Zedan *

(Received 10 / 1 / 2021 . Accepted 24 / 2 / 2021)

□ ABSTRACT □

Small industrial enterprises are considered the backbone of industry in all countries, developing and developed ones alike. This paper aims at identifying the contribution of private small industrial enterprises to the formation of the Syrian private industrial production. The researcher uses the descriptive analytical approach, and reaches the conclusion that there is no agreed-upon definition or concept of these enterprises, whether among countries, organizations or researchers, and even within a given country. The researcher also concludes that these enterprises constitute the backbone of private industrial production in Syria, Their contribution to production was at least (56.06%) in 2009; however, their highest contribution was in 1979 when it reached (93.38%). The researcher reaches the final conclusion that these enterprises comprise the vast majority of the private sector's industrial projects, as they did not drop below (94.19%) in 2010. In conclusion, the researcher recommends activating their role in production through a set of proposals he submits hereafter.

Key words: small businesses, industrial projects/enterprises, industrial production.

* Associated profesor at the Faculty of Hospitals Management. Al Andalus University for Medical Science in Cadmus.

مقدمة:

تعد المشروعات الصناعية الصغيرة، حلقة أساسية لا غنى عنها لاكتمال سلسلة عناصر النمو الصناعي في كافة الدول، إذ تُشير التجارب التاريخية والتنموية للدول، أنه لا غنى عنها، وأنها ليست ظاهرة مرحلية تظهر الآن لتختفي لاحقاً، بل على العكس من ذلك، فإن تطور وازدهار المشروعات الكبيرة والمتوسطة، رهنٌ بوجودها ونجاحها. وتدل الدراسات الاقتصادية أنه في حالة دولة نامية كسورية، فإن هذه المشروعات أكثر ملاءمةً وحيويةً من المشروعات الكبيرة، وذلك بالنظر للسمات والخصائص العامة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي والجيوسياسي في سورية، حيث النمو السكاني مرتفع، ومتوسط دخل الفرد منخفض، والندرة النسبية لرؤوس الأموال ... الخ.

مشكلة البحث:

لم تلقَ المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة، العناية والاهتمام المطلوبين، من قبل الجهات المعنية، والرسمية والحكومية، بالرغم من أهميتها الكبيرة في تكوين الإنتاج الصناعي، ورفد السوق المحلي بالكثير من احتياجاته، ناهيك عن تشغيلها لليد العاملة والحد من البطالة، وهو ما أدى إلى تراجع قدرتها الإنتاجية، إلى دون المستوى الواجب تحقيقه، مقارنةً بنسبة مساهمتها في إجمالي مشروعات القطاع الصناعي الخاص، والتي لم تنخفض . كما هو موضح في الجدول رقم (٣) . عن (٩٤.١٩ %)، وهو ما يمكن أن يؤدي بمرور الزمن إلى بروز مشكلات اقتصادية واجتماعية متعددة، مثل تزايد الاستيراد وزيادة البطالة ... وبالمحصلة تراجع معدلات النمو الاقتصادي. وبالعموم يمكن صياغة مشكلة البحث كما يلي:

- هل هناك اهتمام كافٍ بالمشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة من قبل الجهات المعنية ؟
- هل بلغت نسبة مساهمتها في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص، النسبة الواجب أن تحققها، مقارنةً بنسبة مساهمتها في إجمالي عدد المشروعات الصناعية الخاصة ؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في كونه يُبيّن دور المشروعات الصناعية الصغيرة، كإحدى الحلول المتاحة في سورية لزيادة الإنتاج، ومن دون تحمُّل أعباء رأسمالية كبيرة. كما تتجلى أهمية البحث في سرده للمفاهيم المختلفة للمشروعات الصناعية الصغيرة، سواء في دول العالم أو في سورية، كما يُبيّن دور تلك المشروعات في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص السوري خلال السلسلة الزمنية المدروسة، خاصة في ظل وجود طلب محلي متزايد، تزامناً مع نمو سكاني مرتفع، حيث تزايد عدد سكان سورية من (٦٣٠٥) ألف نسمة عام ١٩٧٠ إلى (٢٠٦١٩) ألف نسمة عام ٢٠١٠، فيكون معدل النمو السنوي الوسطي للسكان خلال الفترة المذكورة (٣.٠٢ %) [المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١١ ـ الجدول رقم ٢/١٠]، ومترافقاً ذلك بتراجع الاستثمارات العامة /الحكومية/ خلال العديد من سنوات السلسلة، فعلى سبيل المثال تراجعت الاستثمارات العامة، بأسعار ١٩٨٥ الثابتة، من مبلغ (١٠٦٩٣) مليون ل.س عام ١٩٨١ إلى مبلغ (٦٦٥٤) مليون ل.س عام ١٩٨٧ أي بمعدل نمو سنوي وسطي سلبي قدره (- ٧.٦ %) [المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٢ ـ الجدول رقم ١٦/١١].

أهداف البحث:

١. تحديد مدى مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص.
٢. إمكانية تفعيل قدرة هذه المشروعات على زيادة إنتاجها.

فرضيات البحث:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة (X)، وبين الإنتاج الصناعي المتحقق فيها (Y)، في سورية للفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠). ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$$H_0: R_{xy} = 0$$

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة (X)، وبين الإنتاج الصناعي المتحقق فيها (Y)، في سورية للفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠). ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$$H_1: R_{xy} \neq 0$$

حدود البحث:

الحدود المكانية: سورية. الحدود الزمانية: من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٠، مع التنويه إلى أن السلسلة الزمنية امتدت حتى عام ٢٠١٠ فقط، لأن الحرب العدوانية التي نشبت على سورية في شهر آذار من العام ٢٠١١، ما تزال مستمرة حتى الآن، وهو ما أدى إلى خروج معظم المشروعات الاقتصادية، الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية، صغيرة كانت أم متوسطة أم كبيرة، خارج نطاق الإنتاج والخدمة، مع الإشارة إلى أن إحصائيات المشروعات الصناعية الصغيرة، قمتُ بإعدادها اعتماداً على نتائج بحث الاستقصاء الصناعي الخاص، المختص بالجانب الإحصائي لهذه المشروعات، كما أن نتائج بحث الاستقصاء الصناعي للعام ٢٠١٠ كان آخر بحث تمَّ إجراؤه، حيث صدر عن المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠١٢.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم . كما هو معروف . على وصف وتحليل متغيرات الظاهرة المدروسة، بهدف وضع النتائج والتوصيات. وسأقوم باستخدام بعض الأدوات الإحصائية المساعدة، بهدف دراسة العلاقة الارتباطية وتحليل متانتها، وذلك من خلال دراسة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والإنتاج الصناعي المتحقق فيها.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل (X): عدد المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة خلال الفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠).
المتغير التابع (Y): الإنتاج المتحقق في تلك المشروعات خلال الفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠).

الدراسات السابقة:

توجد الكثير من الدراسات عن المشروعات الصغيرة في سورية، ولكن الدراسات المستقلة عن دور المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة، في تكوين الإنتاج الصناعي السوري، غير متوفرة، وحتى إن توفرت، تكون كمبحثٍ صغير أو مطلبٍ فرعي، ضمن كتابٍ أو رسالةٍ علميةٍ، لذلك يأتي بحثنا هذا، ليكون دراسةً مستقلةً عن دور هذه المشروعات في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص في سورية، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ ولغاية ٢٠١٠.

مفهوم المشروعات الصغيرة:

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة من دولةٍ لأخرى، ومن منظمةٍ لأخرى، ومن قطاعٍ لآخر، ومن باحثٍ لآخر (حتى ضمن الدولة الواحدة)، حيث يتأثر التعريف بمستوى النمو الاقتصادي، والمستوى التكنولوجي السائد في هذه الدولة أو تلك، ونوعية التقنية المُستَخدَمة من حيث كونها كثيفة رأس المال أو العمالة، والمعايير المُستَخدَمة (العمالة، رأس المال، الثنائي، قيمة /أو حجم/ الإنتاج أو المبيعات، حصة المشروع من السوق المحلية أو التصدير ... الخ).

وبالعموم كلمة /صغيرة/ كلمة نسبية تختلف من دولةٍ لأخرى وقطاعٍ لآخر، وقد أشارت دراسة في معهد ولاية جورجيا، بأنه يوجد أكثر من /٥٥/ تعريف معتمد في /٧٥/ دولة تمَّ دراستها [سلمان، ٢٠١٣، ص ١٣]. فعلى سبيل المثال نجد أن المشروعات الصغيرة الأمريكية هي التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن (٥٠٠) عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية (٢٠) مليون دولار [علام، ٢٠٠٣، ص ٦].

كما أن هيئة المنشآت الصغيرة الأمريكية اعتبرت أن المنشأة صغيرة في قطاع تجارة الجملة إذا بلغ عدد العاملين فيها (100) عامل فما دون، وفي قطاع الصناعات التحويلية (500) عامل فما دون، وفي قطاعي الخدمات وتجارة التجزئة إذا بلغت قيمة المبيعات السنوية أقل من (5) ملايين دولار، وفي قطاعي مقاولات البناء والزراعة إذا بلغت قيمة الإيرادات السنوية أقل من (17 ، 0.5) مليون دولار [الشماع، ٢٠٠٢، ص ١٢٠].

وتُعرِّف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بتلك التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها بين ١٠ إلى ٥٠ عاملاً [ديوب ـ ديك، ٢٠١٨، ص ١٦٥].

في حين يُعرِّف البنك الدولي المشروعات الصغيرة أنها التي يعمل فيها بين ١١ حتى ٥٠ عاملاً، وإجمالي الأصول والمبيعات حتى ٣ مليون دولار. أما المشروعات متناهية الصغر فحتى ١٠ عمال، والمبيعات الإجمالية السنوية حتى ١٠٠ ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى ١٠ آلاف دولار [برهوم ـ حيدر، ٢٠١٤، ص ٢٧٣].

وعلى مستوى دول السوق الأوروبية المشتركة [زيدان، ٢٠١٠، ص ٢١] يتم تصنيف المشروعات وفقاً لمعيار العمالة على النحو التالي: مشروعات الأعمال الصغيرة وهي التي يعمل بها من (١ حتى ٩٩) عاملاً. مشروعات الأعمال المتوسطة ويعمل بها من (١٠٠ حتى ٤٩٩) عاملاً. مشروعات الأعمال كبيرة الحجم التي يعمل بها (٥٠٠) عامل فأكثر.

أما اللجنة الأوربية [CARTER, S – EVANS, D J, 2012, p 25] فقد اعتبرت أن المشروع الصناعي الصغير جداً هو الذي يبلغ العدد الأعظمي للعاملين فيه (١٠) فقط، والمشروع الصناعي الصغير هو الذي يبلغ العدد الأعظمي للعاملين فيه (٥٠) وبمبيعات سنوية (٧) مليون إيكو، والمتوسط هو الذي يبلغ العدد الأعظمي للعاملين فيه (٢٥٠) وبمبيعات سنوية (٤٠) مليون إيكو.

ملاحظة: هناك ما يُعرَف بالمشروع الصغير الإفتراضي (الإلكتروني) وهو شبكة تربط بين عدد قليل من الأشخاص، بواسطة تكنولوجيا ونظم الأعمال المتقدمة، لاكتساب الفرص المتاحة من السوق، والمشاركة في المهارات والتكاليف، وإمكانية الوصول الفوري إلى السوق. [للتفصيل راجع ما يلي: برهوم ـ حيدر، ٢٠١٥، الصفحات ٢٥ حتى ٢٧].

مفهوم المشروعات الصغيرة في سورية: يمكن عرض المفاهيم الآتية.

١. المشروعات الصناعية الحرفيّة: جاء في المرسوم التشريعي رقم (٢٥٠) الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣ أن الحرفي هو (من يعمل في إنتاج مواد، أو من يُقدِّم خدمات حرفية، معتمداً على جهده الشخصي وخبرته المهنية بصورة أساسية، مستعيناً بأفراد أسرته أو بعمال آخرين، على أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة عن تسعة عمال، وأن لا يتجاوز دخله السنوي الصافي خمسة عشر ألف ليرة سورية). أما الحرفة فقد جاء تعريفها بأنها (المهنة الواحدة أو مجموعة المهن المتشابهة، أو المرتبطة مع بعضها، أو المشتركة في إنتاج واحد في القطاع الخاص).

٢. تعريف المنشأة [نتائج تعداد حصر المنشآت، ١٩٩٤، المكتب المركزي للإحصاء]: المنشأة هي مبنى، أو جزء من مبنى، مُخَصَّص لممارسة نوع من أنواع النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي ... ويعتبر أيضاً من المنشآت، كل مكان داخل المنزل، إذا كان يمارس فيه نشاطاً ثابتاً، ويفتح مدخله على الطريق، أو على المدخل الرئيس للمبنى.

٣. تعريف الحكومة السورية عام ٢٠٠٨ [خربوطلي، ٢٠١٦، ص ١٠ بتصرف]: في أواخر عام ٢٠٠٨ قامت الحكومة السورية باعتماد التعريف الوطني التالي:

جدول رقم (١) يوضح تعريف الحكومة السورية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

المشروع	العمال	المبيعات السنوية (بملايين الليرات)	الميزانية (بملايين الليرات)
متناهية الصغر	١ – ٩	أقل من ٣	أقل من ١٠
الصغيرة	١٠ – ٤٩	٣ حتى أقل من ٥٠	١٠ حتى أقل من ٥٠
المتوسطة	٥٠ – ٢٤٩	٥٠ حتى أقل من ٢٥٠	٥٠ حتى أقل من ٢٥٠

٤. تعريف المكتب المركزي للإحصاء (التابع للحكومة السورية): لم يعتمد المكتب المركزي للإحصاء في سورية معياراً واضحاً ومحدداً في توصيفه للمشروعات، فكل ما قام به بهذا الصدد هو تقسيم المشروعات وفقاً لعدد العاملين. فبالعودة إلى نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص للأعوام (1995، 1999، 2000، 2001، 2002) الصادرة عن المكتب نجد أنه لم يتم الاعتماد على معيارٍ محدَّدٍ للفصل بين المشروعات، وإنما كان هناك تقسيمٌ للمنشآت الصناعية المبحوثة، حيث وُزِّعَت تلك المنشآت حسب العمالة كما يلي: * الفئة الأولى من (١ حتى ٥) عمال. * الفئة الثانية من (٦ حتى ٩) عمال. * الفئة الثالثة من (١٠ حتى ٥٠) عاملاً. * الفئة الرابعة من (٥١ حتى ١٠٠) عامل. * الفئة الخامسة من (١٠١) عامل فأكثر. حيث لم يُذكَر في الاستقصاءات المذكورة تسمية لهذه الفئات على أنها مشروعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، واقتصر الأمر في تقسيم المنشآت على الفئات الآنفة الذكر. أما بالنسبة لنتائج بحث الاستقصاء الصناعي للأعوام التي سبقت عام ١٩٩٥، وتلك التي تلت عام ٢٠٠٢، فقد كان توزيع المنشآت كما يلي:* من (١ حتى ٩) عمال. * (١٠) عمال فما فوق.

٥. هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التابعة للحكومة السورية) المُحدَثة بموجب القانون رقم /٢/ لعام ٢٠١٦ : حلّت محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وقد عرّفت المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم /٣٥/ تاريخ ٢٠١٧/٥/٧، كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (٢) يوضح تعريف هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة					
القطاع	المعيار	الوحدة	المشروعات متناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
القطاع الزراعي	عدد العمال	عامل	١ – ٥	٦ – ٢٠	٢١ – ١٠٠
	المبيعات السنوية أو الموجودات	مليون ل.س	أقل من ٥	٥ إلى أقل من ٥٠	٥٠ إلى أقل من ١٠٠
		مليون ل.س	أقل من ٥	٥ إلى أقل من ٥٠	٥٠ إلى أقل من ١٠٠
القطاع الصناعي	عدد العمال	عامل	١ – ٥	٦ – ٢٥	٢٦ – ١٥٠
	المبيعات السنوية أو الموجودات	مليون ل.س	أقل من ٥	٥ إلى أقل من ٥٠	٥٠ – ٢٥٠
		مليون ل.س	أقل من ٥	٥ إلى أقل من ٥٠	٥٠ – ٢٥٠
القطاع التجاري	عدد العمال	عامل	١ – ٥	٦ – ١٠	١١ – ٣٠
	المبيعات السنوية أو الموجودات	مليون ل.س	أقل من ٢٠	٢٠ إلى أقل من ١٠٠	١٠٠ إلى أقل من ٣٠٠
		مليون ل.س	أقل من ١٥	١٥ إلى أقل من ٧٥	٧٥ إلى أقل من ٢٢٥
القطاع الخدمي	عدد العمال	عامل	١ – ١٠	١١ – ٢٥	٢٦ – ٧٥
	المبيعات السنوية أو الموجودات	مليون ل.س	أقل من ١٥	١٥ إلى أقل من ٥٠	٥٠ إلى أقل من ١٥٠
		مليون ل.س	أقل من ٧.٥	٧.٥ إلى أقل من ٢٥	٢٥ إلى أقل من ٧٥

٦. تعريف وزارة الاقتصاد السورية: عرّفت مديرية المشروعات الصغيرة في الوزارة المشروع الصغير (كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً يبلغ رأس ماله أقل من ثلاثة ملايين ل.س ويعمل فيه أقل من عشرة عمال).

٧. تعريف مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحدثة وفق أحكام القانون رقم /١٢/ الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣: المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المشروعات التي تُمارس نشاطها في أي من القطاعات الاقتصادية الآتية: /زراعة، صناعة، حرف تقليدية، تجارة، خدمات، مهن/ والتي يتم تعريفها وبيان محدداتها ضمن نظام ضمان مخاطر القروض المشار إليه بهذا القانون.

٨. تعريف بعض الباحثين للمشروعات الصغيرة في سورية: عرَّف بعض الباحثين [تفاحة، ٢٠١٢، ص ١٠٤ . ١٠٥] المشروعات الاقتصادية الصغيرة في سورية أنها (المشروعات التي تُشغِّل من ٦ حتى ٩ عمال)، في حين اعتبر (المشروعات التي تُشغِّل من ١ حتى ٥ عمال، وتستثمر برأس مال أقل من مئة ألف ليرة سورية) اعتبرها مشروعات اقتصادية صغيرة جداً، (والتي تُشغِّل من ١٠ حتى ٥٠ عاملاً) اعتبرها متوسطة، أما التي (تُشغِّل ٥١ عاملاً حتى ١٠٠ عامل) اعتبرها كبيرة. كما عرّف بعضهم [الخضر ـ حرب، ٢٠٠٦، ص ١٦] المشروعات الصغيرة في سورية أنها (التي يعمل بها تسعة أشخاص أو أقل). واعتبر البعض الآخر من الباحثين [حرب، ٢٠٠٦، ص ١١٧] أن المشروعات الصغيرة هي التي يعمل بها (٩ عمال أو أقل)، في حين اعتبر (المشروعات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 10حتى 30 عاملاً) متوسطة، وما عدا ذلك فهو في عداد المشروعات الكبيرة.

٩. تعريف ومفهوم الباحث: يرى الباحث أن التعريف التالي الذي سوف يعتمده في البحث، مناسبٌ للواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، وللمعطيات الإحصائية المتوفرة الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

المشروعات الصناعية الصغيرة في القطاع الصناعي الخاص: هي المشروعات التي يعمل بها من (١ حتى ٩) عمال. أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من (١٠ حتى ٥٠) عاملاً، والكبيرة (٥١) عاملاً فأكثر [١].

إن المشروعات الصغيرة تسهم في جميع دول العالم، بدورٍ فعال في تكوين القيمة المضافة، والإنتاج، وتنويع الهيكل الاقتصادي، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال تُقدَّر مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحوالي (٣٣ %) من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاقتصادات الناشئة والنامية، وبـ (٨٠ %، ٧٣ %، ٤٠ %، ٣٩ %، ٣٥ %) في (مصر، تونس، الأردن، الإمارات، الجزائر) على التوالي [اسماعيل، ٢٠١٧، ص ٢، ٣]. وفي الهند تحقق الصناعة الصغيرة ما يقرب من (٤٠ %) من الإنتاج الصناعي، منها ما يقرب من الثلث مخصصاً للتصدير [بوالو، ٢٠١١، ص ٥٧]. وفي عام ٢٠١١ ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي للدول التالية (ألمانيا، الصين، الهند، البرازيل، بريطانيا، الأرجنتين) بنسب نمو بلغت (٣ %، ٥.٢ %، ٦.٩ %، ٢.٧ %، ٠.٧ %، ٨.٩ %) على التوالي [بوالو، ٢٠١١، ص ٦٠].

وفي أوروبا هناك نحو (٢٥) مليون مؤسسة تجارية صغيرة ومتوسطة، تُشكِّل (٩٩ %) من جميع الأعمال التجارية، توظف ما يقرب من (٩٥) مليون شخص، وتوفِّر (٥٥ %) من إجمالي الوظائف في القطاع الخاص [حيدر، ٢٠١٩، ص ٥١]. وفي اليابان، تُشغِّل المنشآت الصغيرة عدداً يتراوح بين عامل أو اثنين ليصل بعضها إلى توظيف أقل من ثلاثمائة. وتلك المنشآت التي يقل رأسمالها عن مليون دولار، والعمالة فيها تقل عن ثلاثمائة، تُنتج نصف الإنتاج الصناعي الياباني، وتنهض بثمانين في المائة من تجارة التجزئة في اليابان [بوالو، ٢٠١١، ص ١٦١]. وفي اليابان أيضاً تسهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في توفير (٧٢ %) من احتياجات ومستلزمات الصناعات المعدنية، و (٧٦ %) من احتياجات ومستلزمات الصناعات الهندسية، و (٧٩ %) من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية [ديوب ـ ديك، ٢٠١٨، ص ١٦٨].

وتؤكِّد الدراسات أن إيطاليا تعتمد على المشروعات الصغيرة في صناعة الغزل والنسيج. كما تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحدود (٤٦ % ، ٧٥ % ، ٧٢ % ، ٧٢ %) من القيمة المضافة في كل من (كوريا الجنوبية،

[١] بالعودة إلى مفهوم المشروعات الصغيرة، الصفحة (٥)، نجد أن المشروع الصغير، في دولة صناعية متقدمة، يعتبر مشروعاً كبيراً في دولة نامية كسورية، لذلك لا نجد في دولة كسورية مشروعاً صناعياً خاصاً يعمل به آلاف العمال، إنما يمكن أن يكون ذلك في مشروعات القطاع الصناعي العام، وهي ليست ضمن مجال دراستنا في بحثنا هذا.

اليونان، إيطاليا، البرتغال) على التوالي [سلمان، ٢٠١٣، ص ١٣ ، ٢٠]. وتبلغ مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (٥٩ %، ٥٩ %، ٥٠ %، ٥١ %، ٥٤ %) في (الصين، إندونيسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كوريا الجنوبية) على التوالي [بلا مؤلف: مداد/ مركز دمشق للأبحاث والدراسات /، ٢٠١٨، ص ٦].

وفي سورية يمكن تبيان مدى مساهمة هذه المشروعات، في تكوين الإنتاج الصناعي في القطاع الخاص، خلال الفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠) كما يلي:

جدول رقم (٣) يوضح عدد المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة، وإجمالي عدد المشروعات الصناعية في القطاع الخاص، والإنتاج الإجمالي المتحقق في المشروعات الصناعية الصغيرة، والإنتاج الإجمالي الصناعي الخاص (بألوف الليرات)، في سورية خلال الفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠)، ونسب المساهمات الموضَحَة في الجدول.

العام / البيان	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد المشروعات الصغيرة: **متغير مستقل X.** (١)	٢٧١٨١	٣٦٠٤٩	٥٣٩٢٧	٥٦٣٧٤	٦٠٢٥٩	٥٩٠٩١	٥٩٩٠٩	٦١٠٨٥	٦١٤٠٢	٦١٩٧٧	٦٣٨٣٢	٨٣٠٥٩	٨٣٨٧٦	٨٤٢٨١	٨٤٨٣١	٩٧٣٣٣	٩٣٩٢٦
إجمالي عدد المشروعات الصناعية. (٢)	٢٧٦١٦	٣٦٣٥٦	٥٤٨٣٦	٥٧٢٩٥	٦١٠٧٩	٥٩٩٥٢	٦٠٧٨٧	٦١٩٥٥	٦٢٤٤٨	٦٢٩٨٩	٦٤٩١٢	٨٥٥٩٩	٨٧٥٠٠	٨٧٣١١	٨٨١١٢	99719	٩٩٧٢٠
نسبة (١) إلى (٢): (%).	٩٨.٤٢	٩٩.١٦	٩٨.٣٤	٩٨.٣٩	٩٨.٦٦	٩٨.٥٦	٩٨.٥٦	٩٨.٦	٩٨.٣٢	٩٨.٣٩	٩٨.٣٤	٩٧.٠٣	٩٥.٨٦	٩٦.٥٣	٩٦.٢٨	97.61	٩٤.١٩

(٣)																
الإنتاج الإجمالي في المشروعات الصغيرة: **متغير تابع (٢).** (4)	727283	4077205	7685570	7580502	1074849	3388333	2739602	3076706	3057103	4771059	5830188	7687586	98058044	115984438	126933642	٢٢٧١٣٤٧٨٨	31657814
الإنتاج الإجمالي الصناعي الخاص (٥)	855589	4366147	9169188	8591303	1335504	3826096	3356205	4002508	3957407	5815884	6906371	9926690	140082921	158317025	174677885	405180161	48551420
نسبة 4 إلى 5: (%). (6)	85	93.38	83.82	88.23	80.48	88.56	81.63	76.87	77.25	82.03	84.42	77.44	70	73.26	72.67	٥٦.٠٦	65.20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص الصناعي للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، النسب محسوبة من قبل الباحث. ملاحظة: باقي الأعوام التي لم أذكرها بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠١٠ لم تتوفر إحصاءات عنها.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في إجمالي مشروعات القطاع الخاص الصناعي لم تنخفض عن (٩٤.١٩ %) عام ٢٠١٠، أما أعلى نسبة فكانت عام ١٩٧٩ إذ بلغت (٩٩.١٦ %). كما يتضح أن نسبة مساهمتها في الإنتاج لم تنخفض عن (٥٦.٠٦ %) عام ٢٠٠٩، أما أعلى نسبة فكانت عام ١٩٧٩ حيث بلغت (٩٣.٨٣ %)، وهذا يدل أن هذه المشروعات تعتبر العمود الفقري للصناعة في القطاع الصناعي الخاص، ناهيك عن أدوارها التنموية الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية، مثل مساهمتها في التشغيل والحد من البطالة. فقد تزايد عدد العاملين في المشروعات الصغيرة من (٧٦٨٧٢) عاملاً عام ١٩٧٠ إلى (٣١٤٥٩٩) عمال عام ٢٠١٠ [نتائج بحث الاستقصاء الصناعي]، وبالتالي يكون معدل الزيادة السنوي الوسطي (أرى مصطلح معدل الزيادة أكثر دقة من مصطلح معدل النمو السنوي الوسطي في هذه الحالة) للعاملين في هذه المشروعات (٣.٥٩ %)، وهو مؤشرٌ جيدٌ على قدرتها على التخفيف من حدة النمو السكاني المرتفع، حيث بلغ معدل النمو السنوي الوسطي للسكان للفترة ذاتها (٣.٠٢ %)، كما كنتُ قد وضحتُ ذلك في أهمية البحث.

لندرس الآن العلاقة الارتباطية بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة في إجمالي عدد المشروعات الصناعية التابعة للقطاع الخاص كمتغير مستقل (X)، والإنتاج المتحقق فيها كمتغير تابع (Y)، في سورية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٠.

في البداية نقول إن قيمة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) التي تُعبِّر عن متانة العلاقة بين متغير مستقل، وبين متغير تابع، تُعطى بالقانون الآتي:

$$R_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n.\sigma_x.\sigma_y}$$

وكما هو معروف، كلما كانت قيمة معامل الارتباط، بالقيمة المطلقة، قريبة من الواحد الصحيح، كانت العلاقة بين المتغيرات المدروسة متينة جداً. وهنا نُميِّز بين عدة حالات هي:

١. عندما تكون قيمة [٠.٩٠ ≤ | R_{xy} |] فإن العلاقة تكون متينةً جداً.
٢. عندما تكون قيمة [٠.٩٠ > | Rxy | ≤ ٠.٨٠] فإن العلاقة تكون متينةً فقط.
٣. عندما تكون قيمة [٠.٨٠ > | Rxy | ≤ ٠.٧٠] فالارتباط مقبولٌ.
٤. عندما تكون قيمة [٠.٧٠ > | Rxy |] فالارتباط ضعيفٌ.

كما رأينا من الجدول (٣) أن نسب مساهمة المشروعات الصغيرة في إجمالي عدد المشروعات الصناعية كانت مرتفعة جداً، حيث لم تتدنَ عن (٩٤.١٩ %) وذلك عام ٢٠١٠، في حين أن أكبر نسبة كانت عام ١٩٧٩ حيث بلغت (٩٩.١٦ %).

أما نسب مساهمة المشروعات الصغيرة في تكوين الإنتاج فلم تكن بنفس النسب المرتفعة، حيث كانت نسبتها الأدنى (٥٦.٠٦ %) عام ٢٠٠٩، في حين أن أكبر نسبة بلغت (٩٣.٣٨ %) في العام ١٩٧٩. وبالتالي يمكن القول إن النسب المرتفعة جداً لمساهمة المشروعات الصغيرة في إجمالي عدد المشروعات، لم تترافق بنسب مماثلة (مرتفعة جداً) في تكوين الإنتاج، وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول السابق رقم (٣).

لذا يمكن القول إن مساهمة المشروعات الصغيرة في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص دون المستوى المطلوب، وذلك قياساً بنسب مساهمة تلك المشروعات في إجمالي عدد المشروعات الصناعية.

وللتأكُّد من صحة كلامنا سنقوم بوضع الفرضيات الإحصائية واختبارها.

فرضيات البحث واختبارها: يمكن أن نضع فرضيات البحث على الشكل التالي:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة (X)، وبين الإنتاج الصناعي المتحقق فيها (Y)، في سورية للفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠). ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية على الشكل التالي:

$$H_0: R_{xy} = 0$$

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة (X)، وبين الإنتاج الصناعي المتحقق فيها (Y)، في سورية للفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠). ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية على الشكل التالي:

$$H_1: R_{xy} \neq 0$$

ومن الجدول رقم (٣) الذي أوردناه سابقاً، نستخرج المتغيرين، المستقل والتابع. فمن الجدول المذكور نجد المتغير المستقل (X) عدد المشروعات الصناعية الصغيرة، والمتغير التابع (Y) الإنتاج المتحقق في تلك المشروعات. ولاختبار فرضيات البحث، نحسب معامل الارتباط (R_{xy}) بين (X ، Y) خلال الفترة المدروسة. وبالحساب نجده يساوي (مباشرةً من الكمبيوتر، باستخدام البرنامج EXCEL [٢]): $\mathbf{R_{xy} = 0.82}$

وهذا يعني أن الارتباط متينٌ فقط، وبالتالي يمكن القول إن المشروعات الصناعية الصغيرة ساهمت بشكل فعال في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص خلال الفترة المدروسة، ولكن كان من المفروض أن يكون الارتباط متيناً جداً، باعتبار أن نسبة مساهمتها في إجمالي عدد المشروعات، لم تنخفض خلال السلسلة الزمنية المدروسة، عن (٩٤.١٩ %) عام ٢٠١٠. وللتأكُّد من نتائجنا السابقة سنقوم باختبار معنوية قيمة معامل الارتباط كما يلي:

$$\tilde{t} = \frac{|r|.\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} = \frac{|0.82|\sqrt{17-2}}{\sqrt{1-(0.82)^2}} \Rightarrow \tilde{t} = 5.549$$

كي نقبل فرضية العدم، يجب أن تكون قيمة /t/ المحسوبة، أصغر من قيمة /t/ الجدولية في جدول توزيع ستودينت. وبمقارنة قيمة /t/ المحسوبة هنا، والتي تساوي (٥.٥٤٩)، مع قيمة /t/ الجدولية، المأخوذة من جدول توزيع ستودينت المقابلة لـ (n−2=15) درجة حرية ومستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، والتي تساوي (٢.١٣١) نجد أن /t/ المحسوبة، أكبر من / t / الجدولية، لذلك نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة إنه لا توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة وبين الإنتاج الصناعي المتحقق فيها خلال الفترة (١٩٧٠ حتى ٢٠١٠)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة إنه توجد علاقة بين عدد المشروعات الصناعية الصغيرة وبين الإنتاج الصناعي المتحقق فيها، حيث تبين لنا أن العلاقة متينة فقط. مما تقدم، نقول إن المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية، ساهمت خلال الفترة المدروسة في تكوين الإنتاج الصناعي على نحوٍ فعال، حيث كانت قيمة معامل الارتباط متينة فقط، على أنه كان من المفترض أن تكون

[٢] المعروف أن البرنامج EXCEL هو من البرامج الإحصائية المُستخدَمة في التحليل الإحصائي، من خلال إيجاد قيمة الكثير من الأدوات الإحصائية المساعدة في التحليل الاقتصادي والإحصائي، كحالتنا هذه، حيث تم إيجاد قيمة معامل الارتباط البيرسوني.

القيمة متينة جداً، وذلك قياساً بنسبة مساهمتها في إجمالي عدد المشروعات الصناعية، والتي لم تنخفض عن (٩٤.١٩ %).

إن زيادة قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية على الإنتاج، لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار سياسة اقتصادية كلية، مالية ونقدية وتشريعية وتنظيمية، وإيلاء هذه المشروعات الأهمية التي تستحقها، وعدم الانحياز نحو المشروعات الكبيرة. فعلى الرغم من تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص السوري، إلا أنَّ السياسات الاقتصادية الكلية، خلال العقود المنصرمة كانت منحازة لصالح المشروعات الكبيرة، حيث تجلى ذلك في العديد من الحالات مثل قانون الاستثمار السابق رقم /١٠/ الصادر عام ١٩٩١ والمُعدَّل عام ٢٠٠٠، والمرسوم التشريعي رقم /٨/ الصادر عام ٢٠٠٧ والناظم للاستثمار (والذي ألغى القانون رقم /١٠/).

إن المتابع للمشروعات الصغيرة في سورية، يُلاحظ تشتتها، وغياب الاهتمام الحقيقي الجدي الحكومي بها، وذلك بخلاف الكثير من الدول. ففي الجزائر مثلاً يوجد وزارة تُدعى وزارة المؤسسات الصغيرة والصناعة التقليدية [مجلة الاقتصادي الكويتي، ٢٠٠٣، ص ٥٤ حتى ٥٦]. وقد بيّنت العديد من الدراسات في سورية الخاصة بإدارة الطلب وتنشيطه، والتي يجب على الحكومة القيام بها، ضرورة اتباع العديد من الإجراءات، منها تشجيع الصناعات الحرفية والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وتحفيز ورشات العمل المهنية والحرفية [علي، ٢٠١٨، ص ١٦].

إن المشروعات الصغيرة، وخاصةً الحديثة الولادة منها، يجب دعمها بكافة الوسائل، حرصاً على استمرارها وانطلاقها، خاصةً خلال سنوات عملها الأولى، فبحسب إحصاء قامت به وزارة التجارة الأمريكية وإدارة المؤسسات الصغيرة [ايدموندز، ١٩٩٥، ص ٥] تبين أن ما يقارب (٨٠ %) من كافة الأعمال التجارية الصغيرة ذات الملكية المستقلة سوف تفشل خلال السنوات الثلاث الأولى من عمرها. وفي دراسة أخرى جرت في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٣ حول المشكلات التي تواجه المشروع الصغير تبين أن الضرائب كانت المشكلة الأكثر صعوبة لهذه المشروعات [National Federation of Independent Business, 1983, P 27].

مما تقدم فإن العديد من الباحثين [حبيب، ٢٠٠٦، ص ٢٠٤] يرون أن سياسة الاستثمار في سورية يجب أن تقوم على ضرورة منح المشروعات ذات كثافة العمل العالية مزايا ضريبية إضافية لتحفيز المستثمرين على إقامتها، وهو ما سينعكس إيجاباً في زيادة معدلات الاستثمار، وتوسيع السوق، وإعادة توزيع الدخل، وتقليص حجم البطالة.

ومن جانبٍ مماثل أظهرت إحدى الدراسات [توفيق، ١٩٨٧، ص ٣٠١ . ٣٠٢] التي قامت بها لجنة بورصات الأوراق المالية بالولايات المتحدة، أن الشركات الكبيرة والصغيرة الحجم، تعتمد بدرجة كبيرة في تمويلها على القروض القصيرة الأجل التي لا تزيد فترة استحقاقها عن سنة. وفي بحث آخر للجنة الأوراق المالية بالولايات المتحدة تبين أن الشركات الصغيرة تستخدم القروض القصيرة الأجل بدرجة أكبر من استخدام الشركات الكبيرة. وقد أكد البحث [توفيق، ١٩٨٧، ص ٣٠٩] الذي قامت به اللجنة المركزية للتجارة واللجنة المركزية للأوراق المالية بالولايات المتحدة أن نسبة الائتمان التجاري لمجموع أصول الشركات تكون أكبر في حالة الشركات الصغيرة ذات الأصول المحدودة، وتكون أصغر في حالة الشركات الكبيرة.

إن المالك في المشروع الصغير يكون مسؤولاً عن كل القرارات الإدارية تقريباً، وهي قرارات كثيرة، ومن المستحيل أن تكون كل تلك القرارات صائبة، وإذا تكررت القرارات الخاطئة فإن الفشل سيكون من نصيبه، حيث يفشل العمل الصغير بنفس سبب سقوط طائرة الركاب (خطأ القبطان)، أي بسبب إدارة العمل الصغير، وذلك من

خلال المالك وأخطاء الإدارة .... الخ. وأسباب الفشل هذه تُشكِّل (٩٠ %) من أسباب الفشل، بينما الـ (١٠ %) الباقية تعود للظروف الاقتصادية أو الخداع أو الكوارث [SONDENO, S, 1985, P 18].

والمعلوم أنه، وبسبب قلة الأموال المُخصصة للاستثمار في بدايات عملية التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو، فإنه يتم غالباً تركيز التنمية في الأماكن القريبة من البنى التحتية، وهي أماكن بعيدة عن الأرياف [عبود، ٢٠٠٢، ص ٢١٢]. وهنا يأتي دور المشروعات الصغيرة التي تتسم بحاجتها إلى مقادير قليلة من رؤوس الأموال، وبقدرتها الواسعة على الانتشار الجغرافي، حتى لو كانت خدمات البنية التحتية دون المستوى المطلوب، وبالتالي فإن انتشار هذه المشروعات في المناطق الريفية سوف يخلق فرص عمل إضافية للكثير من الباحثين عن عمل فيها، كما يمكن أن ينجم عن إقامتها في الريف قيام علاقات تبادلية مع الأنشطة الزراعية، حيث يمكن أن تستخدم المشروعات الصغيرة بعض المخرجات الزراعية التي يمكن الاستفادة منها في عمليات تصنيعية معينة، وبالتالي سيزداد الطلب على منتجات هذه المشروعات سواء من قبل سكان الريف أنفسهم، أو من قبل المزارعين على بعض منتجات هذه المشروعات التي يمكن استخدامها في الأنشطة الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك سيؤدي إقامة هذه المشروعات في الريف إلى الحد من الهجرة إلى المدن، مما سيساهم في تخفيف الضغط عليها، وتحقيق تنمية إقليمية أفضل بين مناطق الحضر والريف.

كما ويعتبر وجود مدن صناعية حديثة ومنظمة إحدى أهم العوامل التي تساعد في تنشيط الإنتاج الصناعي للمشروعات الاقتصادية بالعموم، بما فيها الصغيرة. وخير دليل على ذلك تجارب الكثير من دول العالم. ففي الهند مثلاً، وفي مدينة لودهيانا الصناعية في البنجاب، يوجد (٦٣ %) من الإنتاج الهندي من مكونات الدراجات الهوائية، وأيضاً (٩٢ %) من المطرزات الصوفية، وعدة مئات من مجمعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحديثة، يعمل في الواقع قسم ضخم منها بالباطن لصالح المشروعات الكبيرة [بوالو، ٢٠١١، ص ٥٨]. ويرى العديد من الباحثين [مسعود، ٢٠٠٧، ص ٣٢٧] أنه في قطاع الصناعة، يتوجب اختيار ودعم المشروعات والفروع الصناعية، التي يؤثّر وجودها على تطور مجمل الاقتصاد الوطني، وعدم الاستهانة بالمشروعات الصغيرة، لا سيما المعتمدة على مستلزمات الإنتاج المحلية.

كما يجب تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة التي يكون إنتاجها موجهاً نحو الخارج (التصدير)، وقد يتساءل البعض، هل يمكن أن توجد في سورية مشروعات صناعية صغيرة يمكنها أن تنفذ إلى الأسواق العالمية ؟ الجواب نعم، كالمشروعات التي تعمل في مجال الصناعات التراثية والحرفية واليدوية والتاريخية التي تنال اهتماماً في الأسواق الخارجية، حيث يمكن للمشروعات الصغيرة تطويع التراث الحضاري العريق لسورية وبلاد الشام. فمثلاً يمكن تطويع أبجدية أوغاريت وهي الأبجدية الأولى التي عرفتها البشرية منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد، والتي يُعتَقَد أن أكثر أبجديات العالم اشتُقت منها أو تأثرت بها، أو كوجود أقدم مكتبة معروفة في التاريخ اكتُشِفت في إيبلا، وهكذا بالنسبة للغة الآرامية التي كان يتحدث بها السيد المسيح، وكذلك تطويع الشهرة الكبيرة لتدمر وملكتها زنوبيا، أو آثار أفاميا في اللاذقية، أو المسارح الشهيرة مثل مسارح تدمر، وأفاميا، وبصرى في درعا، وجبلة ... خاصةً إذا ما علمنا أنه يوجد في سورية خمسين مسرحاً أثرياً من أصل ١٥٠ مسرحاً قديماً في العالم، أو القلاع التاريخية الشهيرة مثل قلاع حلب، ودمشق، والحصن في ريف حمص، والمرقب في بانياس ... الخ.

فتراث سورية جزء من الثروة الوطنية لها، حيث تحولت أقسام من ذلك التراث إلى كنوزٍ تملأ دور الكتب، وإلى أوابد وآثار وتحف تملأ المتاحف والمواقع الأثرية. فسورية هي التي رعت تدجين القمح لأول مرة، واكتشفت النحاس، واخترعت الخزف [للإطلاع أكثر راجع ما يلي: رمزي، ٢٠٠٤، ص ٦٠ ، ٦١]. ويمكن ذكر حالات مماثلة لما نذهب إليه. فعلى سبيل المثال تمكنت العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مثل

شركات (العين، الفراعنة، بيلادونا) وغيرها من الشركات التي تعمل ضمن هذا المجال من انتزاع التقدير في الأسواق العالمية، حيث تمكنت بفضل الاستراتيجية المذكورة وبفضل المستوى البالغ في الجودة والابتكار من الفوز بأسواق عالمية. فمثلاً حوَّلت شركة (العين) صناعة المجوهرات من حرفة إلى رسالة فنية وثقافة وتقليد وتاريخ، كما حققت نجاحات كبيرة في مجال إنتاج المصابيح التراثية (الفوانيس) ذات التصاميم الجذابة باعتبارها أدوات إنارة تقليدية وفنية كما أدخلت شركة (الفراعنة) للنقش على المعادن فكرة نقش الكتابات من التراث الفرعوني والإسلامي على الذهب والفضة فأضّفت بذلك بعداً فنياً وتاريخياً على مُنْتَج مميز.

[Look at: Potential of Manufacturing Small and Medium Enterprises for Innovation in Selected Escwa Countries, 2001, p 45 → 85]

إن العمل الحرفي اليدوي يختص غالباً بتاريخ وتراث الأمة ويجسد آثارها ويتحدث عن عظمائها وأبطالها، من قادة وعلماء وكتّاب، فنلمس ذلك مثلاً في لوحات تتحدث عن برج إيفل أو عن أهرامات مصر، أو عن آثار تدمر وبصرى، كذلك عن الكنائس والجوامع وعن محاسن المدن وجمالها. فهي إذاً ذات أهمية سياحية، لذا يتوجب على وزارتي السياحة والثقافة تشجيع الأعمال الحرفية ورعايتها ..... إن الصناعات الحرفية جزء هام من السياسة الصناعية في البلد أو يجب أن تكون كذلك، أي يجب ألا تتوسع في التصنيع الآلي على حساب الصناعات اليدوية التراثية [ممتاز، ٢٠٠٢، ص ٢٨٢].

الاستنتاجات والتوصيات: الاستنتاجات:

١. لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة (والمتوسطة والكبيرة) مُتفق عليه بين الدول، إنما حتى ضمن الدولة الواحدة نلاحظ وجود عدة تعاريف، بما فيها سورية.

٢. المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة في سورية، وفقاً لوجهة نظر الباحث، هي المشروعات التي يعمل بها من (١ حتى ٩) عمال.

٣. تُشكّل المشروعات الصغيرة النسبة الأكبر من إجمالي عدد المشروعات في جميع دول العالم، وفي سورية لم تنخفض نسبة مساهمة المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة في إجمالي مشروعات القطاع الخاص الصناعي عن (٩٤.١٩ %) عام ٢٠١٠، أما أعلى نسبة فكانت عام ١٩٧٩ حيث بلغت (٩٩.١٦ %).

٤. تسهم بدور فعال في تكوين الإنتاج في جميع دول العالم، وفي سورية لم تنخفض نسبة مساهمتها في الإنتاج عن (٥٦.٠٦ %) عام ٢٠٠٩، أما أعلى نسبة فكانت عام ١٩٧٩ بنسبة (٩٣.٨٣ %).

٥. وتسهم أيضاً بدور فعال في تشغيل اليد العاملة في جميع دول العالم. وفي سورية تزايد عدد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة من (٧٦٨٧٢) عاملاً عام ١٩٧٠ إلى (٣١٤٥٩٩) عمال عام ٢٠١٠، بمعدل زيادة سنوي وسطي (٣.٥٩ %).

٦. أسهمت المشروعات الصناعية الخاصة الصغيرة بدور فعال في تكوين الإنتاج الصناعي الخاص، خلال الفترة المدروسة، وقد تجلى ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني)، حيث بلغت قيمته (R_{xy} = 0.82)، ولكن كان من المفروض أن يكون الارتباط متيناً جداً،

لأن نسبة مساهمة هذه المشروعات في إجمالي مشروعات القطاع الخاص الصناعي لم تنخفض عن (٩٤.١٩ %) عام ٢٠١٠، كما ذكرتُ ذلك في الاستنتاج المذكور أعلاه رقم /٣/.

٧. يُلاحظ المتابع لهذه المشروعات في سورية، غياب الاهتمام الحقيقي الحكومي الجدّي بها.

٨. واجهت المشروعات الصناعية الصغيرة الخاصة في سورية العديد من الصعوبات والمعوقات حالت دون زيادة إنتاجها على نحوٍ أكثر.

٩. يمكن للمشروعات الصغيرة في سورية العاملة في المجال التراثي والتاريخي العريق لسورية أن تحقق مواقع مقبولة في الأسواق الخارجية إذا ما تمّ دعمها.

التوصيات:

١. توصيف المشروعات الصناعية إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة، من قبل المؤسسات الاقتصادية الكبرى، مثل وزارة الصناعة، والاقتصاد، والمالية، والمصرف الصناعي، والتجاري ... وذلك حسب ما تراه كل جهة مناسباً لتوجهاتها التنموية.

٢. إنشاء جهة واحدة تتبع لها هذه المشروعات، تعنى بسياساتها وشؤونها العامة، وتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لقيامها.

٣. تقديم مزايا أكبر للمشروعات الصغيرة كلما ازدادت نسبة الطاقة الإنتاجية المُستَغَلة في المشروع بالنسبة لإجمالي الطاقة الإنتاجية الممكنة. حيث يرى العديد من الاقتصاديين [أنظر بهذا الصدد: نجا، ٢٠٠٥، ص ٤٦٢] ضرورة إعطاء دفعة قوية للمشروعات الصناعية الصغيرة بهدف زيادة كل من مستويات الناتج والتشغيل بها.

٤. تقديم مزايا أكبر للمشروعات التي تعمل في مجال الصناعات التراثية وتلك التي تكون موجهة للتصدير.

٥. إعفاء المشروعات حديثة النشأة فترة إعفاء ضريبي لا تقل عن (٣) سنوات، بالإضافة إلى تسهيلات مالية ونقدية أخرى، وذلك بهدف مساعدتها على مواجهة الأعباء والالتزامات الكثيرة التي تواجهها لدى ولادتها.

٦. يجب أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية للحكومة غير منحازة تجاه المشروعات الكبيرة.

٧. دعم المؤسسات التي تقوم بتقديم القروض والتسهيلات المالية والاستشارات والدراسات الإدارية لتلك المشروعات. وتشجيع إقامة حاضنات الأعمال بأنواعها.

٨. تشجيع النمو الأفقي لهذه المشروعات في كافة الأقاليم والمناطق الجغرافية، وفي الريف والمناطق الأقل نمواً، وذلك عن طريق تقديم تسهيلات أكبر، مالية ونقدية وغير ذلك.

٩. إقامة المدن الصناعية الحديثة في كافة المحافظات، فمن الصعوبات التي تواجهها مشاريع التنمية عموماً، والصناعة خصوصاً، غياب المناطق الصناعية الحديثة المتطورة، فقد أدى غياب تلك المناطق الحديثة خلال عقود طويلة سابقة، إلى حدوث فوضى كبيرة في انتشار مشاريع الاستثمار عموماً، والصناعية منها خصوصاً، حيث تناثرت بشكل عشوائي، مما أدى إلى نتائج سيئة جداً، كالهجرة،

وتلوُّث البيئة، والتأثير على الأراضي الزراعية، وانتشارها بشكل عشوائي بين المناطق السكنية والزراعية والرعوية والتجارية.

١٠. تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية [غياط وبوقموم، ٢٠٠٨، ص ١٤٠].

١١. تأمين منافذ تسويقية، واتباع الأساليب الحديثة في مجال التسويق لها عبر الدعاية والإعلان الإلكتروني، واعتماد سياسة تجارية مُشجعة للمشروعات الصغيرة من قبل الدولة تُركّز على حماية منتجات هذه المشروعات من المنافسة الأجنبية ... وتشجيع وضع أنظمة خاصة للإقراض من خلال الإيداع في المصارف، الخاصة بزبائن قطاع المشروعات الصغيرة، حيث يستطيع الزبون الحصول على قرض مُعين بعد أن يودع مبلغاً من المال لفترة من الزمن [راجع ما يلي: عيسى . سليمان، ٢٠١٨، ص ٥٣٦].

المراجع:

العربية:

١. الخضر، علي . حرب، بيان. *إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة*، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٦، ٤٣٥.

٢. ايدموندز، هولي. *تسويق المؤسسات الصغيرة*، ترجمة: موسى جميل عدوان، إشراف: فريق بيت الأفكار الدولية، مؤسسة المؤتمن للتوزيع، الرياض، السعودية، ١٩٩٥، ٢٧٢.

٣. الشمّاع، خليل (بالتعاون مع المصرف الصناعي). *الائتمان الصناعي*، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: معهد التدريب المالي والمصرفي، دمشق، سورية، ٢٠٠٢، ٦٤٣.

٤. بوالو، جان جوزيف. *الاقتصاد الهندي*، تعريب: د. صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية، ٢٠١١، ١٥٢.

٥. تفاحة، أيهم أديب. *التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية (المشروعات الاقتصادية الصغيرة في سورية وتأثيراتها البيئية أنموذجاً)*، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ٢٠١٢، ٢٢٢.

٦. توفيق، حسن أحمد. *التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية*، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٧، ٥٢٤.

٧. حبيب، مطانيوس. *أوراق في الاقتصاد السوري*، دار الرضا، دمشق، سورية، ٢٠٠٦، ٤٢٨.

٨. رمزي، محمود. *المقومات الأساسية للواقع الاقتصادي الراهن في سورية*، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ٢٠٠٤، ١٤١.

٩. زيدان، رامي. *المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية*، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ٢٠١٠، ٣٣٦.

١٠. عبود، صاموئيل. *أفكار حول قضايا المشاركة الشعبية بالتنمية في سورية*، دار الرضا للنشر، دمشق، سورية، ٢٠٠٢، ٢١٥.

١١. علام، سمير. *إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة*، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، ٢٠٠٣، ٣٢٧.

١٢. مسعود، مجيد هادي. *موضوعات تنموية من منظور عربي*، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ٢٠٠٧، ٤٥٤.

١٣. نحّاس، ممتاز. *مباضع اقتصادية: دراسات*، دار التنوين، دمشق، سورية، ٢٠٠٢، ٣١٤.

١٤. نجا، علي عبد الوهاب. *مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ٥٠٣.

الإنكليزية:

1. CARTER, S - EVANS, D J, Enterprise and Small Business: Principles, Practice and Policy, an Imprint of Pearson Education, University of Wales, Bangor Britania, 2012, 568.

2. National Federation of Independent Business, "Quarterly Economic Report for Small Business ", October, 150 West 20 th Avenue, San Mateo, CA, 1983, 104.

3. Potential of Manufacturing Small and Medium Enterprises for Innovation in Selected Escwa Countries, Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, New York, U.S.A, 2001.

4. SONDENO, S, Small Business Management Principles, Business Publications, INC, Plano, Texas, United States of America, 1985, 139.

البحوث والدراسات:

١. اسماعيل، طارق. *دراسة بعنوان (بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات)*، صندوق النقد العربي، العدد /٣٨/، أبو ظبي، الإمارات، ٢١٠٧، ٦٠.

٢. برهوم، أديب ـ حيدر، يونا. بحث *بعنوان (دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية: دراسة تطبيقية في الساحل السوري)*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /٣٦/، العدد /١/، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، ٢٠١٤، (٢٦٧ حتى ٢٨٦).

٣. برهوم، أديب ـ حيدر، يونا. بحث *بعنوان (متطلبات تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية)*، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، المجلد /٣٧/، العدد /٧/، جامعة البعث، حمص، سورية، ٢٠١٥، (١١ حتى ٤٠).

٤. بلا مؤلف. *دراسة بعنوان (المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية: مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم)*، مداد: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية، ٢٠١٨، ٢٩.

٥. حرب، بيان. بحث *بعنوان (دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية)*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /٢٢/، العدد الثاني، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٦، (١١١ حتى ١٢٩).

٦. حيدر، يونا. *رسالة دكتوراه بعنوان (دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة مسحية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة من قبل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات)*، جامعة طرطوس، سورية، ٢٠١٩، ١٩٨.

٧. خربوطلي، عامر. *دراسة بعنوان (المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة)*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية، ٢٠١٦، ٢١.

٨. ديوب، محمد ـ ديك، رولى. *بحث بعنوان (تعثر المشروعات الصغيرة وأثره على الأداء المصرفي في ظل إعادة الإعمار في سورية)*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /٤٠/، العدد /٣/، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، ٢٠١٨، (١٦١ حتى ١٧٩).

٩. سلمان، حيان. *بحث بعنوان (أنشطة الأعمال ودور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في سورية)*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /٣٥/، العدد /٨/، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، ٢٠١٣، (٩ حتى ٢٩).

١٠. علي، مدين. نيسان. *دراسة بعنوان (تحسين سبل العيش في سورية: البدائل والاستراتيجيات)*، مداد: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، العدد /٢/، دمشق، سورية، ٢٠١٨، ٢٢.

١١. عيسى، هيثم ـ سليمان، غفار. *بحث بعنوان (صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة: دراسة ميدانية المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية)*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /٤٠/، العدد /٥/، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، ٢٠١٨، (٥١٩ حتى ٥٣٨).

١٢. غياط، شريف . بوقموم، محمد. *بحث بعنوان (التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية)*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد /٢٤/، العدد /١/، جامعة دمشق، دمشق، سورية، ٢٠٠٨، (١٢٧ حتى ١٤٣).

الدوريات:

١. *المجموعات الإحصائية السورية*. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.

٢. *مجلة الاقتصادي الكويتي. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، العدد /٤٠٤/، غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، أيار، ٢٠٠٣، الصفحات (٥٤ حتى ٥٦).

٣. *نتائج تعداد حصر المنشآت*. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية، ١٩٩٤.

٤. *نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص*. المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.

المراسيم والتشريعات:

١. القانون رقم /٢/ لعام ٢٠١٦ الخاص بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، سورية.

٢. المرسوم التشريعي رقم /٢٥٠/ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١٠/١٣.

٣. القانون رقم /١٢/ لعام ٢٠١٦ الخاص بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤. قرار مجلس الوزراء رقم /٣٥/ تاريخ ٢٠١٧/٥/٧ الخاص بتعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، رئاسة مجلس الوزراء، دمشق، سورية.

٥. مديرية المشروعات الصغيرة، وزارة الاقتصاد السورية، دمشق، سورية.